الخصائص الديموغرافية - الجغرافية والمشكلات السكانية في سلطنة عمان

الدكتور: عبدالله حمادة الطرزي

البحوث

الخصائص الديموغرافية - الجغرافية والمشكلات السكانية في سلطنة عمان

د. عبدالله حمادة الطرزي*

ملخص الدراسة:

هدف البحث معرفة المشكلات الديموغرافية التي يعاني منها العمانيون، حصل الباحث على البيانات الديموغرافية المطلوبة من: وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الصحة وغيرها، تم تطبيق المنهج الكمي التحليلي على البيانات فتمكن الباحث من التعرف على الخصائص الديموغرافية لسكان عمان: الحجم، الخصوبة، النمو الطبيعي، العمر المتوقع، والتركيب العمري والنوعي، أمكن من تحليل الخصائص الديموغرافية هذه تحديد المشكلات الديموغرافية التي يعيشها العمانيون:

- مشكلة الخصوبة غير المنظمة وآثارها الصحية على الأمهات.
- مشكلة معدلات الإعالة العالية على النشيطين اقتصادياً.
- مشكلة انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي خاصة بين النساء.
- مشكلة التوزيع غير المنتظم للسكان على الأرض.
- مشكلة الكلفة العالية ثمنا للأغذية المستوردة سنوياً وتزايدها عاما بعد عام.
- والمشكلات الناتجة عن الوافدين على العمانيين.

لقد تم تحليل ووصف هذه المشكلات واستخلصت منها مجموعة من الاستنتاجات سجلت في نهاية البحث على شكل نقاط وألحق بالبحث بالبحث ملحق رقم (١) الذي أصدرته وزارة الاقتصاد الوطني والمتعلق بسكان السلطنة للأعوام: ١٩٧٧ – ١٩٩٨.

مقدمة:

يعتقد كثير من الكتاب أن البلد الوفير بموارده لا يعاني من أية مشكلة سكانية، ومرد هذا الاعتقاد أن وفرة موارده كفيلة بتوفير متطلبات

* أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا، بكلية الآداب، جامعة اليرموك – المملكة الأردنية الهاشمية.

حياتهم، وكأن المشكلة السكانية في نظرهم هي معدل نموهم، فإذا كان معدل نمو الموارد متفوقاً على نمو السكان فلا مشاكل من أي نوع، ولا ضرورة لتبني أية سياسة سكانية، لكن الواقع خلاف ذلك، فالمشكلات السكانية لا تنحصر بتفوق نمو الموارد على السكان فحسب، وإن كانت من أهمها، فأي مجتمع، متقدم أم نام فقير أم غني، لا بد وأن يعيش مشكلات من نوع ما متباينة الحدة وتحتاج إلى حلول، وتنبع هذه المشكلات أساساً من خصائصه الديموغرافية، وكيفية توزعه على أرضه، أي الجغرافية، تتمثل المشكلات المرتبطة بالخصائص الديموغرافية بنمط الخصوبة، والوفاة والنمو، وبالتركيب العمري والنوعي وما تؤدي إليه من ارتفاع في معدلات الإعالة وانخفاض في معدلات النشطين اقتصادياً، وارتفاع البطالة، والعمالة الوافدة، والمشكلات التعليمية، والأمراض الاجتماعية كانتشار الجريمة والمخدرات والمشكلات الأثنية والدينية إن وجدت، أما المشكلات المتعلقة بالجغرافيا فتبدو باختلاف الكثافات السكانية، وأنماط التوزيع السكاني وظهور مدينة مهيمنة النمو على باقي المدن، والتباين في النمو بين الحضر والريف، فماذا عن المشكلات السكانية في سلطنة عمان موضوع الدراسة؟.

تبنت السلطنة منذ عام ١٩٧٠، بفضل عوائد البترول والغاز الطبيعي خططاً تنموية خمسية أحدثت تغييرات جوهرية في البنية الديموغرافية والجغرافية لسكان السلطنة، كما تطلبت لتنفيذها استقدام أعداد ضخمة من الأيدي العاملة من الخارج ومن شتى الأصول والمنابت، متباينة في أجناسها وعقائدها، كان لها أثر عميق في التغيير، فما هي خصائص المجتمع العماني الديموغرافية والجغرافية في الوقت الحاضر؟ ما حجم الوافدين ومصدرهم؟ ما هي المشكلات الناتجة عن الخصائص وعن الوافدين؟ تمثل الإجابة على هذه التساؤلات جوهر هذا البحث وأهدافه.

من المعلوم أن بعض علماء الديموغرافيا الغربيين قد قاموا بدراسة

التغييرات التي حدثت لسكان بعض الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر نتيجة حدوث الثورة الصناعية عندهم فخرجوا من تحليلاتهم بنظرية عرفت باسم نظرية الانتقال الديموغرافي، تؤكد النظرية أن التطور الاقتصادي الناتج عن التصنيع أدى إلى انخفاض في معدلات المواليد والوفيات عندهم، بكلمة أخرى تناقص النمو السكان لديهم نتيجة ارتفاع الدخل الناتج عن التصنيع(١).

فهل انطبقت هذه النظرية على شعوب العالم النامي والتي من ضمنها عمان؟ لم تنطبق النظرية على دول العالم النامي نتيجة اختلاف الظروف والمعطيات عن العالم الغربي، فالتغير حدث بعد الحرب العالمية الثانية، أي في النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد أخذهم ما أنتجته مراكز محاربة الأمراض في العالم المتقدم جاهزاً، فحدث انخفاض سريع في معدلات الوفاة رغم وجود تفاوت فيما بينها، بالمقابل لم تنخفض معدلات الخصوبة بذات الوقت ولا النسبة التي انخفضت فيها معدلات الوفاة مما نتج عنه نمو سريع للسكان أطلق عليه انفجار واكتظاظ وزيادة، هذا النمط في التغير السكاني في الدول النامية دعا عمران، عبدالرحيم (١٩٧٢)(٢) لوضع نظرية سماها نظرية الانتقال الوبائي Theory of Epidemiologic Transition صنف فيها التغيرات التي عرفتها شعوب العالم في العصور الحديثة بأربعة نماذج هي: النموذج الكلاسيكي وخص التغير السكاني في دول الحضارة الغربية، والتي انطبق عليها نظرية الانتقال الديموغرافي، والنموذج السريع Accelerated وخص التغير السكاني في الصين حيث خفضت الخصوبة بسرعة فائقة نتيجة التدخل الحكومي والحزب الشيوعي بصورة صارمة، والنموذج الثالث هو متأخر الحدوث Delayed وخص الدول النامية ووصفه بالمتأخر الحدوث لتأخر انخفاض معدلات الوفاة لما بعد منتصف القرن العشرين، والنموذج الرابع هو الانتقال الذي حدث في بعض الدول النامية وهو متفرع من النموذج الثالث وبه بدأت الخصوبة تأخذ طريقها للانخفاض

منذ عهد قريب نتيجة تنفيذ خطط تنموية اقتصادية واجتماعية وتبني فكرة تنظيم الأسرة، فإلى أي نموذج ينتمي سكان عمان؟ سنتبين أنهم ينتمون للنموذج الرابع الانتقالي ومنذ عام ١٩٩١ بعد أن كانوا في النموذج الثالث خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠، فقد خفضت معدلات الوفاة بشكل سريع ودرامي تبعها تخفيض لمعدلات الخصوبة منذ عام ١٩٩١ كما سنرى.

١ – أغراض البحث:

تتحدد أغراضه من خلال عنوانه ومقدمته، وتتحدد الأغراض بالتعرف على: الخصائص الديموغرافية من حجم ونمو وتركيب، والخصائص الجغرافية من كيفية التوزيع على الأرض والكثافات السكانية والنمو الحضري الزائد، ونستخلص من هذه الخصائص المشكلات التي يعاني منها الشعب العماني والتي يمكن افتراض وجودها وهي:

- مشكلة الخصوبة غير المنظمة وآثارها الصحية.
- مشكلة معدلات الإعالة المرتفعة.
- مشكلة انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي.
- مشكلة العمالة الوافدة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.
- مشكلة التوزيع غير المنتظم على الأرض وتباين الكثافات.

وسيركز البحث على إظهار المشكلات دون طرح اقتراحات لحلها فكل مشكلة تحتاج لبحث مستقل لا مجال للخوض به هنا.

طريقة البحث:

لا مناص من استخدام الطريقة الكمية في مثل هذا البحث ذي السمة الرقمية، فقد استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة من نسب مئوية، ومعدلات متنوعة حسب المطلوب، وأرقام قياسية، ومعاملات ارتباط الخ.

مصادر البحث:

تصدر كل وزارة في السلطة كتاباً إحصائياً في كل عام تبرز فيه أنشطتها رقمياً، كما تصدر وزارة الاقتصاد الوطني كتابا تحت عنوان: **الكتاب الإحصائي السنوي** تضمنه مختلف أنشطة الوزارات فضلا عن البيانات السكانية: الشاملة منها وبالعينة، فهذه الكتب والنشرات الدورية هي السبيل الوحيد للمعلومات الرقمية عن السلطنة عن السنوات الحالية، وعليه سيتكرر ذكر هذه النشرات كما سيبدو في المصادر والمراجع وأهمها: الكتاب الإحصائي السنوي، الكتاب السنوي لوزارات: الصحة ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وغيرها فضلا عن الكتب المنهجية ذات العلاقة، ومن الأهمية أن أفصح هنا عن واقع البيانات السكانية في السلطنة والتي تمحور البحث حولها، فالسلطنة لم تجر إلا تعداداً وطنياً شاملاً حتى الآن وتم في فاتح ديسمبر ١٩٩٣ تحت عنوان: **التعداد الأول للسكان والمساكن والمنشآت**، والذي تعتمد عليه وزارة الاقتصاد القومي في تقديراتها لسكان السلطنة بعد ذلك التاريخ، أما الفترة التي سبقت التعداد الأول فكانت تقديرية ومن منظمات خارجية، فقد قامت الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية بإجراء تقديرات لسكان عمان، ومثلها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا) التابعة لهيئة الأمم المتحدة وكانت تقديرات المنظمتين جد متفاوتة، فمثلا (كان تقدير الأمانة أن عدد سكان عمان عام ١٩٩٢/ ١٨٩٢ ألف نسمة[٣] وتقدير الأسكوا لنفس العام ٢١٦٨ ألف[٤]، أي بزيادة ٢٧٦ ألف) ونظراً لهذا التفاوت أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني تقديرات لسكان السلطنة للفترة الزمنية ١٩٧٧ – ١٩٩٢ واعتمد من مجلس الوزراء العماني وذلك في جلسته رقم ٩٩/١١ المنعقدة بتاريخ ١١ محرم ١٤٢٠ هجري الموافق ٢٧ أبريل ١٩٩٩ ميلادي لذا فالبيانات عن سكان السلطنة قبل عام ١٩٩٣ تعتمد على الملحق وما بعدها فعلى التعداد الأول والكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الاقتصاد الوطني.

ثانيا – الخصائص الديموغرافية لسكان السلطنة العمانيين.

١ – **حجم السكان:** بلغ عدد سكان السلطنة في التعداد الأول للسكان

والمساكن والمنشآت في ديسمبر ١٩٩٣/ ٢٠١٨٠٧٤ نسمة (١٤٨٣٢٢٦ عماني و٥٣٤٨٤٨ غير عماني، بنسبة ٧٣,٥٪ و٢٦,٥٪ على الترتيب)[٥]. وفي منتصف عام ١٩٩٧ قدر العدد ب ٢٢٥٥,٦ ألف (١٦٤١,٩ ألف عماني و٦١٣,٧ ألف غير عماني وبنسبة ٧٢,٨ و٢٧,٢٪ على الترتيب)[٦]، هذا ويبين لنا جدول (١) الأوزان السكانية لسكان المحافظات والمناطق والأهمية النسبية لكل وحدة إدارية في العامين المذكورين: ١٩٩٣ و١٩٩٧.

جدول (١) الأوزان السكانية في سلطنة عمان حسب الأقسام الإدارية كما في ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٣ ويونيو (حزيران) ١٩٩٧.

المحافظة/ المنطقة*	أول ديسمبر 1993/ ألف				منتصف عام 1997/ ألف				نسبة النمو ٪
	العمانيون	الوافدون	المجموع	٪	العمانيون	الوافدون	المجموع	٪	
مسقط	295,6	253,5	549,2	27,2	333,7	290,9	624,6	27,7	13,7
الباطنة	472	92,6	564,7	28,0	518,9	106,3	625,2	27,7	10,7
مسندم	22,5	6,3	28,7	1,4	24,7	7,2	31,9	1,4	11,1
الظاهرة	135,1	46,10	181,2	9,0	149,3	52,9	202,1	9,0	11,5
الداخلية	199,4	30,4	229,8	11,4	219,6	34,9	254,5	11,3	10,7
الشرقية	219,3	29,1	258,3	12,8	241,6	44,8	286,4	12,7	10,9
الوسطى	13,7	3,4	17,1	,8	15,1	3,9	19,0	,8	11,1
ظفار	125,6	63,5	189,0	9,4	139,2	72,8	212,0	9,4	12,1
السلطنة	1483,2	534,8	2018	%100	1642	613,7	2255	%100	11,8

سلطنة عمان: وزارة التنمية نتائج التعداد الأول للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣، مسقط، ص ٩.

سلطنة عمان: وزارة الاقتصاد الوطني الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار السادس والعشرون، أغسطس ١٩٩٨، مركز المعلومات والتوثيق، مسقط، ص: ٤٨ – ٥٨.

* تقسم السلطنة لثلاث محافظات هي: مسقط، ظفار ومسندم، وخمس مناطق هي: الباطنة والظاهرة والداخلية والشرقية والوسطى.

نتبين من الجدول:

١ – وجود وحدتين فائقتي الحجم السكاني هما: محافظة مسقط ومنطقة الباطنة وحظيت كل وحدة ب ٢٧,٧٪ من الإجمالي، وكلاهما ب ٤، ٥٥٪.

٢ – أربع وحدات ذات حجم معتدل تراوح بين ١٢,٧٪ في المنطقة الشرقية و٩٪ في منطقة الظاهرة والمجموع الكلي لسكان الوحدات الأربع ٤٢,٤٪.

٣ – وحدتان ذات حجم سكاني منخفض هما: محافظة مسندم ١,٤٪ والوسطى ٠,٨٪ ومعا ٢,٢٪.

٤ – بلغت نسبة النمو الكلي في منتصف عام ١٩٩٧ مقارنة بديسمبر ١٩٩٣ (المدة الزمنية ٣ سنوات وسبعة شهور) ١١,٨٪، أي بزيادة سنوية مقدارها ٣,٢٨٪. أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد تفوق النمو في محافظة مسقط (٣,٨٪) وظفار (٣,٣٦٪) على مستوى السلطنة وكان دون ذلك في الوحدات الإدارية الأخرى (انظر جدول ١).

٥ – بلغ عدد العمانيين في منتصف عام ١٩٩٧/ ١٦٤٢ ألف نسمة، وغير العمانيين ٦١٣,٧ ألف نسمة، فالنسبة لكل مجموعة على التوالي: ٧٢,٨٪ و٢٧,٢٪، بينما كانت النسبة لهما في ديسمبر ١٩٩٣ على التوالي: ٧٣,٥٪ و٢٦,٥٪، أي أن نسبة غير العمانيين قد زادت بمقدار ٧,٪، أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد تباينت نسب النمو بين المجموعتين (انظر جدول ١).

٢ – الخصوبة:

يتغير سكان أي مجتمع حجماً وتركيباً بالخصوبة والوفاة والهجرة، وفي الظروف العادية تحتل الخصوبة المرتبة الأولى في إحداث التغيير، وتعّرف

الخصوبة بأنها: الإنجاب الفعلي لمولود حي[٧]، ولقياس الخصوبة هناك: معدل الخصوبة الكلي والنوعي، ومعدل المواليد الخام وهما الأكثر استعمالا، فما هو واقع خصوبة المجتمع العماني من خلال تطبيق المقياسين السابقين عليه؟ يظهر لنا شكل (١) بأن معدل الخصوبة الكلي للمرأة العمانية الواقع عمرها بين (١٥ – ٤٩ سنة) كان خلال عام ١٩٩٨/ ٤,٨[٨] مواليد بينما كان خلال عام ١٣/١٩٨٠ و١٠ مولوداً، وبهذا يكون المعدل قد انخفض إلى ٤٧,٣٪ عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٨٠، وهذا يعني أن ٢,١ امرأة انجبن ما أنجبته الواحدة عام ١٩٨٠، أما عن سرعة انخفاض الإنجاب فقد كان بطيئاً حتى عام ١٩٩٠ تسارع بعدها (انظر شكل ١)، فقد وصل عام ١٩٩٦ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٨٠، ثم إلى ٤٧,٣٪ عام ١٩٩٨.

شكل (١) معدل الخصوبة الكلي ومعدل العمر المتوقع عند الولادة للعمانيين خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٦

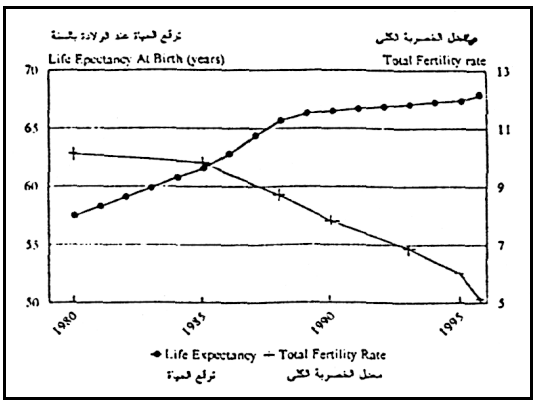

أما ما يتعلق بمعدل الخصوبة الخاص بالفئات العمرية الخمسية فيظهره شكل (٢) وللسنوات الواقعة بين ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٨، ويتبين كيف أن المعدل قد انخفض سنة بعد أخرى، وتباين الانخفاض بين الفئات العمرية وكانت أكثر الفئات انخفاضا فئة عمر الصغار (١٥ – ١٩) والكبار

(٣٥ – وما بعدها) وتفسير الانخفاض بين صغيرات العمر هو تأخير سن بداية الزواج للمرة الأولى والذي أصبح ٢٠,٧ سنة للإناث ٢٧,٤ سنة للذكور منذ عام ١٩٩٢[٩] وكان دون ذلك سابقاً، أما سبب هذه الزحزحة فتعود للرغبة في إتمام المرحلة التعليمية الثانوية منها والجامعية وتوفرها بعد أن كانت مقيدة، أما انخفاض الخصوبة لكبيرات العمر (٣٥ فما فوق) فمرده، فضلا عن زيادة الوعي للأمهات، تبني وزارة الصحة لمشروع المباعدة بين الأحمال ابتدأ من شهر أكتوبر ١٩٩٣ وقد يعزى انخفاض الخصوبة جزئياً لدرجة دقة البيانات التي أخذت بالتحسن مع الوقت، ويظهر الانخفاض بشكل جلي من مقارنة منحنى الخصوبة الخاص عام ١٩٩٨ بمنحنى عام ١٩٩٣. (انظر شكل ٢).

شكل (٢) معدل الخصوبة النوعي حسب السن
خلال الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٨

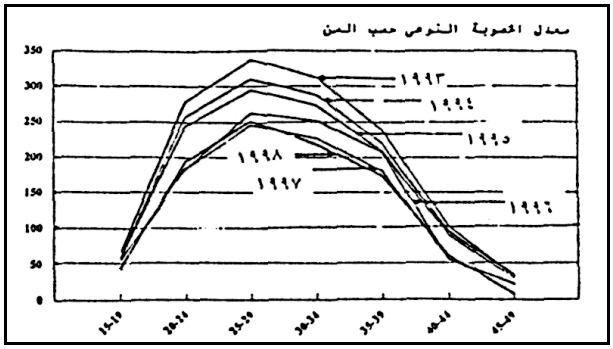

أما معدل المواليد الخام فانخفض بدوره بالضرورة لانخفاض معدل المواليد الكلي والخاص (انظر شكل ٣). في عام ١٩٨٠ كان المعدل ٥٠ لكل ألف عماني، انخفض إلى ٢٩ عام ١٩٩٨، فنسبته عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٨٠/ ٤٢٪، أي تقترب من الانخفاض الذي حدث لمعدل الخصوبة الكلي، وثانية ظل الانخفاض بطيئاً حتى عام ١٩٩٣ تسارع بعدها (انظر شكل ١).

٣ – الوفاة والنمو الطبيعي:

من المقاييس الأكثر شيوعاً لقياس الوفاة: معدل الوفاة الخام ومعدل وفيات الأطفال الرضع، حتى عام ١٩٨٠ كان المعدلان مرتفعين بين العمانيين، فقد كان معدل الوفيات الخام عام ١٩٧٥/ ١٥,٣ لكل ألف عماني، ومعدل وفيات الأطفال الرضع ١٠٣ أطفال رضع لكل ألف مولود، ثم انخفض المعدلان عام ١٩٨٠ على التوالي: ١٣,٣ و٦٤ لكن الانخفاض تسارع منذ عام ١٩٨٠ (انظر شكل ٣) ووصل ذروة الانخفاض عام ١٩٩٨ وكانا على التوالي: ٣,٧ لمعدل الوفيات الخام و١٨ لمعدل وفيات الأطفال الرضع، وعليه تكون نسبة المعدلين عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٨٠: ٢٧,٨٪ و٢٨,١٪. (انظر شكل ٤).

شكل (٣) معدل المواليد الخام ومعدل النمو الطبيعي للعمانيين خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٧م

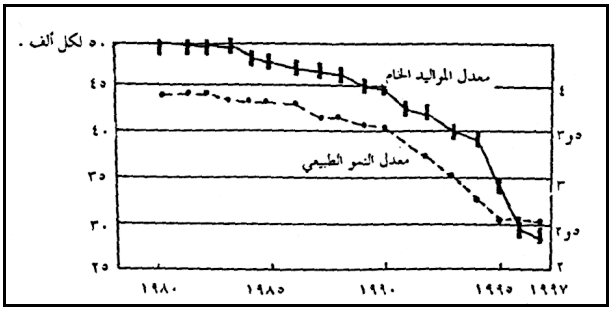

شكل (٤) معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال الرضع للعمانيين خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٧

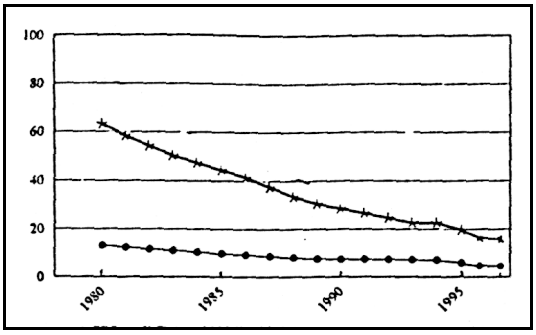

أما عن معدل النمو الطبيعي فنتبينه من شكل (٣) ويبدو أنه عرف انخفاضا بشكل عام واستثناءات في بعض السنوات، ويمكن تبين الانخفاض إذا علمنا أنه كان في السنوات: ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، و١٩٩٥ على التوالي: ٣,٦٧، ٣,٨١، ٣,٧١، ٢,٧٩ و٢,٥٣٪، وعليه كان العمانيون يحتاجون لـ ١٩,١ سنة عام ١٩٨٠ ليتضاعف عددهم فيما لو حافظوا على معدل نموهم، فأصبحوا يحتاجون لـ ٢٧,٧ سنة عام ١٩٩٨ (بما أن نمو السكان يسير حسب مبدأ الربح المركب فيكفي قسمة الرقم ٧٠ على نسبة النمو السنوي لمعرفة عدد السنوات التي يحتاجها المجتمع ليتضاعف عدده) ففي عام ١٩٩٨ هكذا (٧٠ ÷ ٢,٥٣ = ٢٧,٧ سنة).

العمر المتوقع:

إن خلاصة ما حققته المجتمعات المتقدمة من تطورها في ميادين الحياة المادية هو إطالة أعمار الفرد لديها[١٠]، فما مدى ما حققه التطور في عمان من إطالة أعمار العمانيين؟ الحقيقة أن العمر المتوقع قد ارتفع نتيجة تخفيض معدلات الوفيات عموماً وتخفيض معدل وفيات الرضع على وجه الخصوص، لقد قفز العمر المتوقع من ٥٧,٥ سنة في عام ١٩٨٠ إلى ٧٢,٢ سنة عام ١٩٩٨ بزيادة ١٤,٧ سنة وبنسبة ٢٥,٦٪، وقد كانت الزيادة أكبر بين الإناث كما هو متوقع، ففي عام ١٩٨٠ كانت للذكور والإناث على التوالي: ٥٥,٦ و٥٨,٣ سنة فأصبحت: ٧١,٨ و٧٤,٢ سنة.

استنتاج: نخلص من استعراضنا لانخفاض معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والنمو الطبيعي وزيادة العمر المتوقع لسكان عمان أنهم انتقلوا ابتداء من عام ١٩٩٠ من نموذج النمو المتأخر الحدوث إلى نموذج النمو الانتقالي حسب نظرية عمران كما افترضنا.

٤ – التركيب العمري النوعي:

العمر: عند إمعان النظر في الهرمين السكانيين الخاصين بالعمانيين

(شكل ٥) عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ سنجد أننا أمام مجتمع من مجتمعات العالم النامي، قاعدة عريضة مستدقة نحو الأعلى، لكن الهرمين غير متطابقين، فقاعدة هرم ١٩٩٧ أضيق من قاعدة هرم ١٩٩٣ نسبياً، بينما فئات العمر المتوسطة الصغيرة (١٥ – ٣٩) أوسع وتتوافق الفئات العمرية المسنة (٦٠ فما فوق) في الهرمين، فالتغير قد حدث في هرم ١٩٩٨ لصالح فئات العمر المتوسطة الصغيرة على حساب الصغار ويبرز هذا التغير من خلال جدول (٢).

جدول (٢) التركيب العمري النوعي النسبي للعمانيين في أول ديسمبر ١٩٩٣ ويونيو (حزيران) ١٩٩٧.

الفئة العمرية	أول ديسمبر 1993			يونيو (حزيران) 1997		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
صغار العمر 0-14	51,6	26,3	25,3	46,5	23,6	22,9
متوسطو العمر 15-59	43,6	22,1	21,5	48,8	24,7	24,1
متوسطو العمر الصغار15-34	29,1	14,9	14,2	34,3	17,6	16,7
متوسطو العمر الكبار 35-59	14,5	7,5	7,0	14,5	7,1	7,4
المسنون 60 وأكثر	4,8	2,5	2,3	4,7	2,5	2,2
العمر الوسيط	13,57	-	-	15,3	-	-
المجموع	**%100**	**50,9**	**49,1**	**%100**	**50,8**	**49,2**

المصدر: سلطنة عمان، وزارة التنمية، التعداد الأول للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٣، ص ٩.

سلطنة عمان: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨، الإصدار السادس والعشرون.

شكل رقم (٥) للهرم السكاني للعمانيين في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣ ويونيو (حزيران) ١٩٩٧

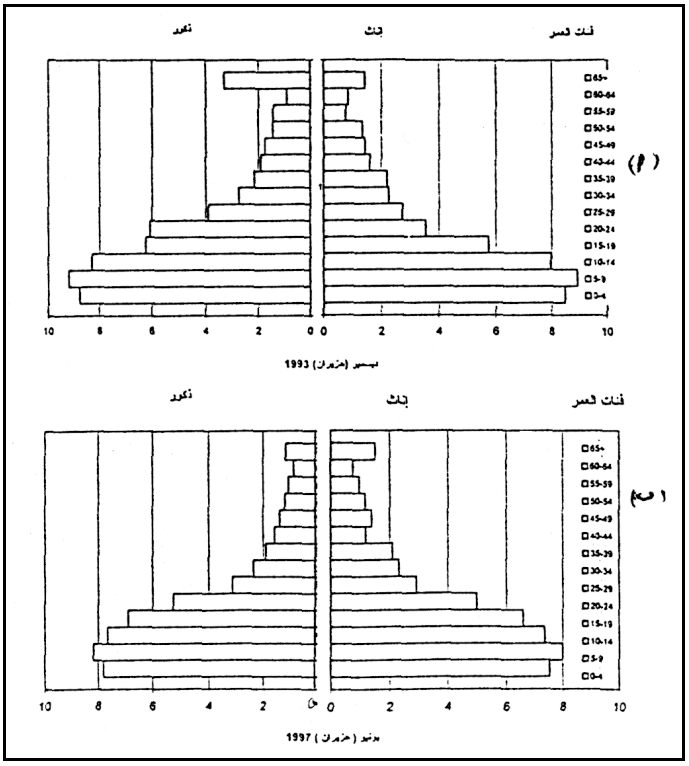

وتفسير هذا التغير هو أن معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد الخام كانا مرتفعين خلال عقد الثمانينات والتسعينات، وانخفض معدل الوفيات الخام، ومعدل وفيات الأطفال الرضع كما رأينا فترتب عليه حدوث التغير.

لقد ترتب على ارتفاع نسبة متوسطي العمر الصغار هؤلاء (١٥ – ٣٤) ارتفاع أعداد الطلبة في المراحل التعليمية الموافقة لمثل هذا العمر، خاصة المرحلة الثانوية والجامعية، ثم الخريجين من هذه المراحل التعليمية وما ترتب عليه من بطالة أحياناً، والتسرب من التعليم، وخاصة بين الذكور

وترتب على تسربهم مشكلات اجتماعية لا حاجة لذكرها مع التأكيد على وجودها، ومن المفارقات الغريبة أن درجات القبول في الجامعات والكليات الجامعية للإناث في التخصص الواحد تفوق الذكور نتيجة انخفاض رغبتهم في إكمال المرحلة الجامعية عند مقارنتهم بالإناث.

من نتائج التغير في التركيب العمري أيضاً تزحزح العمر الوسيط وهو السن الذي يقسم عدد السكان إلى نصفين متساويين، فقد أصبح عام ١٩٩٧/ ١٥،٣ سنة بعد أن كان ١٣,٥٧ سنة عام ١٩٩٣ (انظر جدول ٢) أي زاد بمقدار ١,٧٣ سنة، هذا ومن الجدير ذكره أن التركيب العمري السابق لا ينطبق على كل محافظة ومنطقة في السلطنة نتيجة اختلاف أثر العوامل الدينامية من مواليد ووفيات وهجرة كما يتضح من الجدول (٣):

جدول (٣) الأهمية النسبية للسكان العمانيين حسب فئات العمر الرئيسية في منتصف عام ١٩٩٧.

الفئات	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطى	ظفار	السلطنة
14-0	41,3	48,9	46,3	47,4	48,5	46,8	45,8	45,7	46,5
59-15	55,3	46,1	48,1	47,9	46,9	47,6	48,6	50,0	48,8
34-15	41,5	31,8	31,0	33,3	32,5	32,3	31,6	35,3	34,3
59-35	13,8	14,3	17,1	14,6	14,4	15,3	17,0	14,7	14,5
٦٠ فما فوق	3,4	5,0	5,6	4,7	4,6	5,6	5,6	4,3	4,7
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**
الوسيط	**17,08**	**14,4**	**15,5**	**15,0**	**14,6**	**15,3**	**16,4**	**15,5**	**15,3**

تبدو الاختلافات بين المحافظات والمناطق من خلال استعمال فكرة الرقم القياسي، فلو اعتبرنا أن الأرقام الخاصة بالسلطنة أرقام قياسية، أي

تساوي ١٠٠٪، نقيس بها الأرقام الخاصة بالوحدات الإدارية لتبين لنا الاختلاف، فعند تنفيذ ذلك تبين لنا ما يلي:

(أ) نسبة صغار العمر (٠ – ١٤) وكانت نسبتهم في السلطنة من إجمالي السكان ٤٦,٥٪، تفوقت النسبة عن ذلك في الوحدات التالية وعلى الترتيب الأكبر فالأصغر: منطقة الباطنة، الداخلية، الظاهرة والشرقية، وتفسير ارتفاع نسبتهم هنا يعود لوجود هجرة مغادرة بين الشباب للعاصمة وللخارج، مما نتج عنه ارتفاع نسبة الصغار، وعلى العكس من ذلك في كل من: محافظات مسقط، مسندم وظفار، ويلاحظ أن جميعها تحمل لقب محافظة منطقة وهذا يعني توفر فرص عمل أكثر بسبب تخصيص مخصصات أكبر لها من ميزانية الدولة، حيث يعين بها وظائف لا تتاح للوحدات التي تحمل اسم منطقة، (ب) فئة العمر الوسطى (١٥ – ٥٩): وكانت نسبتهم على مستوى السلطنة ٤٨,٨٪ من إجمالي سكان السلطنة، هنا انعكست الصورة فالمحافظات حظيت بنسبة أكبر من مستوى السلطنة كنتيجة حتمية للهجرة الوافدة إليها، ليست المحلية بل وأيضاً الوافدة من الخارج، لذا كانت نسبة هذه الفئة في المحافظات على الترتيب: محافظة مسقط ٥٥,٣٪، ظفار ٥٠٪ ومسندم ٤٨,١٪، وكانت دون مستوى السلطنة في المناطق الباقية. (انظر جدول ٣).

(ج) فئة المسنين (٦٠ – وأكثر): ونسبتهم على مستوى السلطنة ٤,٧٪، زادت نسبتهم عن السلطنة في كل من: محافظة مسندم، المنطقة الشرقية، الوسطى والباطنة، وكانت دون مستوى السلطنة في باقي الوحدات وكانت أقلها في محافظة مسقط العاصمة نظراً لارتفاع نسبة الشباب.

(د) العمر الوسيط: وكان على مستوى السلطنة: ١٥,٣ سنة ارتفع عن ذلك في كل من: المحافظات الثلاث: مسقط، وظفار ومسندم،ودون مستوى السلطنة في باقي المناطق وكل ذلك نتيجة تأثير الهجرة الوافدة للمحافظات والمغادرة من المناطق. (انظر جدول ٣).

النوع:

يقاس النوع بمعدل النوع وهو عدد الذكور مقابل مائة أنثى، سواء لجميع أفراد المجتمع أو لكل فئة عمرية فيه، كان معدل النوع العام للعمانيين في ديسمبر ١٩٩٣/ ١٠٣,٧٪، وأصبح في منتصف عام ١٩٩٧/ ١٠٣،٤٪ أي كان متقارباً نوعا ما، لكنه لم يكن كذلك في معدل النوع الخاص بالفئات العمرية فكان مختلفاً، سواء على مستوى السلطنة أو بين وحداتها الإدارية، وهذا أمر متوقع نتيجة أثر الهجرة الداخلية، فالوحدات الجاذبة للمهاجرين ارتفع فيها معدل الذكورة خاصة في الفئات العمرية الشابة، وعلى نقيضها الوحدات الطاردة للمهاجرين من الشباب، يبين لنا شكل (٦) منحنى النوع الخاص بالعمانيين في السلطنة، وفي كل وحدة إدارية في منتصف عام ١٩٩٧ ومنه نستخلص ما يلي:

أ – فئات العمر الصغيرة (٠ – ١٤سنة): كان معدل النوع متشابها إلى حد كبير على مستوى السلطنة وأقسامها الإدارية والذي زاد قليلا عن ١٠٠٪ (انظر الشكل ٦)، كما هو متوقع نتيجة زيادة عدد المواليد الذكور على الإناث من ناحية وتخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع في السنوات العشر الأخيرة من ناحية أخرى.

ب – فئات العمر المتوسطة (١٥ – ٥٩): انخفض معدل الذكورة على مستوى السلطنة في الفئات العمرية الواقعة بين ٣٥ – ٤٥ سنة نتيجة وجود هجرة مغادرة، والتي غالباً ما تكون وجهتهم دولة الإمارات العربية المتحدة لوفرة فرص العمل فيها خاصة في أعمال معينة يتقنها العمانيون شكل (٦ – أ).

– زاد معدل الذكورة عن ١٠٠٪ في الوحدات التي تحمل اسم محافظة وهي: مسقط وظفار ومسندم (شكل ٦ – أ)، لجذبها الشباب من منطقة الباطنة والداخلية والشرقية وتحمل جميعاً اسم مناطق لذا انخفض فيها معدل الذكورة عن ١٠٠٪ (انظر شكل ٦ – ب و ج)، فهي مناطق طاردة سواء للمحافظات أو لخارج السلطنة.

ج – فئة المسنين (٦٠ فما فوق) زاد معدل الذكورة عن ١٠٠٪ على مستوى السلطنة والوحدات التي تحمل لقب مناطق (شكل ٦ – ب و ج) وانخفض في المحافظات (شكل ٦ – أ) كنتيجة لارتفاع نسبة متوسطو العمر فيها.

شكل (٦) معدل الذكورة للعمانيين على مستوى السلطنة والمحافظات والمناطق الإدارية في يونيو (حزيران) ١٩٩٧

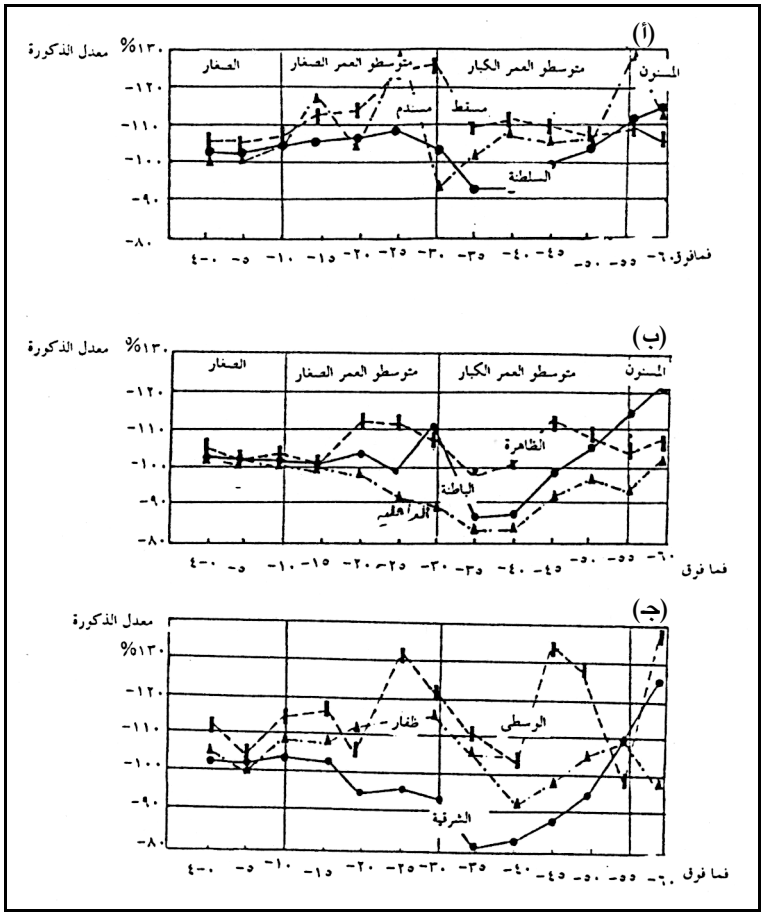

ثالثاً: المشكلات السكانية في عمان:

اعتمادا على معرفتنا السابقة لخصائص سكان عمان الديموغرافية حجماً ونمواً وتركيباً وحجم الوافدين وعلى مستوى الوحدات الإدارية يمكن إظهار أهم المشكلات السكانية فيها، والتي تتمحور حول نمط الخصوبة وأثرها على صحة الأمهات والأبناء، التركيب العمري الفتى وما يترتب عليه من نقص في معدلات النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الإعالة، ومشكلة القوى العاملة الوافدة منافستها للعمالة الوطنية وخاصة الوافدين الهنود، ومشكلة التوزيع غير المنتظم على الأرض: تركز في المدن وتشتت في البوادي، مع تباين شديد في الكثافات السكانية، وهناك مشاكل متعلقة بالإدارة أكثر منها بحجم السكان مثل انخفاض نسبة القبول في الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد الفنية التقنية: الصناعية والزراعية والمهنية عموماً، فماذا عن هذه المشكلات الرئيسة؟.

١ – مشكلة الخصوبة غير المنظمة وآثارها الصحية.

سبق لنا الاطلاع على معدل الخصوبة الكلي ومعدل الخصوبة الخاص بالمرأة العمانية خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٧، وكيف كان المعدل مرتفعاً حتى عام ١٩٩٣، وأتساءل هنا: ماذا عسانا نتوقع أن تكون عليه صحة أم أنجبت في المتوسط ١٣، ١٠ من المواليد كما هو حال الأم العمانية عام ١٩٨٠م؟ بل حتى عندما أنجبت ٦,٨٧ مولودا كما في عام ١٩٩٣، وماذا تكون عليه صحة الأبناء؟ نتوقع في الغالب اعتلال الصحة لدى نسبة ليست قليلة، ويعود ذلك لنمط الخصوبة غير المنتظم هذا الذي يتضمن حالات الإنجاب التي تزيد فيها المخاطر الصحية: تكرار الولادة، قصر الفترة بين حمل وآخر، والحمل في سن الخطر، أي ما قبل سن العشرين وما بعد الخامسة والثلاثين[١١]، إلا أن معدل الخصوبة قد عرف انخفاضاً ملموساً منذ عام ١٩٩٤، فهل تحسنت أحوال الأمهات الصحية؟ يمكن التحقق من هذه الافتراضات، أي أن صحة الأمهات لم تكن على ما يرام حتى عام ١٩٩٣ وتحسنت بعد ذلك من خلال الربط بين متغيرات ذات دلالة وهي:

معدلات الخصوبة الكلي ومعدلات المواليد الخام من ناحية ومعدلات الإجهاض من ناحية أخرى، هل ارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد أدت إلى ارتفاع معدلات الإجهاض؟ والعكس بالعكس؟ وهل ارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد أدت إلى إرتفاع معدلات وفيات الأمهات؟ والعكس بالعكس؟ وهل زيادة زيارة الأمهات لعيادات رعاية الأم أنقصت معدلات الإجهاض ومعدلات وفيات الأمهات؟ لإظهار جميع هذه العلاقات لننظر فيما يلي من علاقات:

أ – في العلاقة بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد الخام من ناحية ومعدل الإجهاض لكل ١٠٠٠ سيدة تقع أعمارهن بين ١٥ – ٤٩ سنة: لإظهار هذه العلاقة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون[١٢]* والذي طبق على الجدول (٤) التالي:

جدول (٤) معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد الخام ومعدل حالات الإجهاض لكل ١٠٠٠ مولود حي، ولكل ١٠٠٠ سيدة تقع أعمارهن بين سن ١٥ – ٤٩ سنة، ولكل سنة من سنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٨.

السنة	معدل الخصوبة الكلي	معدل المواليد الخام	معدل الإجهاض 1000 سيدة	معدل الإجهاض 1000 مولود
1990	7,5	45	20,8	128
1991	7,4	44	19,9	144
1992	7,1	42	18,9	140
1993	6,9	40	18,6	148
1994	6,3	39	18,0	147
1995	6,0	34	16,9	150
1996	5,2	30	13,5	132
1997	4,8	29	12,7	137
1998	4,8	29	11,9	136

المصدر: سلطنة عمان مسقط، وزارة الصحة: التقرير الإحصائي السنوي المديرية العامة للتخطيط لعام ١٩٩٥ و١٩٩٨، ص رقم ٣ – ٢ – جدول ٣ – ١.

عندما طبق معامل الارتباط على الجدول بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد الخام وبين معدل الإجهاض لكل ألف سيدة أعمارهن بين (١٥ – ٤٩) وخلال سنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٨ كان معامل الارتباط بينهما على التوالي: ٠,٩٩ و٠,٩٨، وهذا معناه أنه كلما انخفض معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد الخام انخفض معه معدل الإجهاض الكلي، ومعدل المواليد بهذه النسبة، أي ارتباط قوي جدا، وعلى كل فإن نسبة معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد الخام عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٠ كان على التوالي للمعدلين: ٦٤٪ و٦٤,٤٪، كما كان نسبة معدل الإجهاض لكل ألف سيدة عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٠/ ٥٧,٢٪ أي متقاربين مما يؤكد صحة معامل الارتباط*.

---

* معادلة معامل ارتباط كارل بيرسون هي التالية:

ر = مج* س ص / (ن* ع س* ع ص) = مج ح س حص

بحيث أن ر = الارتباط

س = (س – س –) أي انحراف متغير معدل الخصوبة الكلي في كل سنة عن المتوسط العام للسنوات.

ص = (ص– ص–) أي انحراف متغير معدل الاجهاض في كل سنة عن المتوسط العام للسنوات.

مثال تطبيقي على استخراج معامل ارتباط بيرسون بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل الإجهاض لكل ١٠٠٠ سيدة في سن ١٥ – ٤٩ سنة، وذلك من جدول (٤).

خطوات العمل:

١ – استخراج مقدار الانحراف المعياري لمتغير الخصوبة الكلي ومتغير الإجهاض وذلك على النحو التالي:

– نستخرج المتوسط الحسابي لكل متغير وقد كان المتوسط للمتغيرين: ٦,٢ و١٦,٨.

– نطرح التكرار في كل متغير من المتوسط الحسابي للمتغير.

– نربع نتيجة الطرح لكل متغير ونجمع نتيجة الطرح وكانت النتيجة لمتغير الخصوبة الكلي: ٩,٩٨ ولمتغير معدل الإجهاض ٨٦,٤٢.

– نضرب الانحرافات للمتغيرين في كل سنة ببعضهما ونجمع نتيجة الضرب وقد كانت ٢٩,٠١.

– نستخرج الانحراف المعياري لكل متغير بأن نضع نتيجة الجمع تحت الجذر التربيعي وتقسيمه على ٩ وهي عدد السنوات هكذا: معدل الخصوبة الكلي = ٩,٩٨ – ٩ = ١,٠٥ ولمعدل الإجهاض = ٨٦,٤٢ – ٩ = ٣,١

نطبق معادلة بيرسون لإظهار مدى الارتباط بين المتغيرين هكذا: ٢٩,٠١ – ٩ (١,٠٥ ٣,١ = ٢٩,٠١ ٢٩,٢٩٥,٠١ = ٩٩, وقد طبقت ذات الطريقة على باقي معادلات معامل الارتباط الأخرى.

ب – في العلاقة بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل حالات الإجهاض عند ولادة ١٠٠٠ مولود حي:

عند تطبيق معامل ارتباط بيرسون السابق على هذين المتغيرين واعتماداً على بيانات جدول (٤) تبين أن المعامل بينهما ٠,٧٨، ومعنى ذلك أنه إذا انخفض معدل الخصوبة الكلي انخفض معدل الإجهاض بنسبة ٧٨٪ عند ولادة ١٠٠٠ مولود حي، وتعتبر نسبة مرتفعة وإيجابية.

ج – في العلاقة بين متوسط عدد زيارة الأمهات لعيادات رعاية الأمهات ومعدل حالات الإجهاض، ومعدل وفيات الأمهات عند ولادة ١٠٠٠ مولود:

عند تطبيق معامل ارتباط بيرسون على بيانات المتغيرين في جدول (٥) تبين وجود علاقة إيجابية بينهما وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٥) معدل الخصوبة الكلي ومعدل حالات الإجهاض لكل ألف سيدة بين سن ١٥–٤٩ وعند ولادة ١٠٠٠ مولود حي، وعدد وفيات الأمهات عند ولادتهن مائة ألف مولود للسنوات: ١٩٩٠–١٩٩٨

السنوات	معدل الخصوبة الكلي	معدل الإجهاض لكل ألف سيدة بين 15-49	معدل الإجهاض لكل ألف مولود حي	معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي	متوسط عدد زيارة الأم لعيادة رعاية الأمهات خلال فترة الحمل
1990	7,5	20,8	128	-	5,7
1991	7,4	19,9	144	-	5,2
1992	7,1	18,9	140	-	5,5
1993	6,9	18,6	148	27	6,1
1994	6,3	18,0	147	22	6,4
1995	6,0	16,9	150	21	7,1
1996	5,2	13,5	132	-	7,3
1997	4,8	12,7	137	18,5	7,4
1998	4,8	11,9	136	-	7,3

- تبين أن معامل الارتباط بين معدل حالات الإجهاض لكل ألف سيدة تقع أعمارهن بين ١٥ – ٤٩ سنة وبين متوسط عدد زيارتهن لعيادات رعاية الأمهات ٠,٩ مما يعني وجود علاقة إيجابية قوية جدا بين المتغيرين.
- تبين أن معامل الارتباط بين معدل حالات الإجهاض عند ولادة ألف مولود حي ومتوسط عدد الزيارات لعيادات رعاية الأمهات ٠,٧٣ وهو معدل مرتفع وإيجابي، أي كلما زاد متوسط عدد الزيارات حسبما ورد في الجدول نقص معدل الإجهاض بنسبة ٧٣٪.
- تبين أن معامل الارتباط بين معدل وفيات الأمهات عند ولادتهن ١٠٠ ألف مولود حي ومتوسط عدد زيارتهن لعيادات رعاية الأمهات ٠,٩٥، أي كلما زاد متوسط عدد الزيارات نقص معدل وفيات الأمهات بنسبة ٩٥٪ وهي علاقة ارتباط شبه تامة.

نستخلص من حساباتنا لمعامل الارتباط بين المتغيرات السابقة أن العلاقة قوية جداً بين تحسن حالة صحة الأمهات والاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة لهن، يبدو ذلك من انخفاض معدلات الإجهاض ووفيات الأمهات بسبب الولادة، مما يدعونا إلى ضرورة ترسيخ مفهوم زيارة الأمهات لعيادات العناية الخاصة بهن من أجل صحتهن وصحة مواليدهن، وبالتالي صحة المجتمع بأكمله.

المشكلة الثانية: مشكلة معدلات الإعالة العالية:

مقياسان مستخدمان لقياس الإعالة: معدل الإعالة الخام، ومعدل الإعالة الحقيقي، يفترض المقياس الأول أن كافة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ومن تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة معالون، ومن تقع أعمارهم بين ١٥ و٥٩ سنة معيلون، أما معدل الإعالة الحقيقي فيعتبر أن جميع الناس معالون، والنشطون منهم فقط هم المعيلون، يرينا جدول (٦) معدلي الإعالة للعمانيين، الأول على مستوى السلطنة ولكل وحدة إدارية لعام ١٩٩٧،

والثاني لسكان السلطنة فقط ولعام ١٩٩٣ (لعدم توفر بيانات عن حجم النشطين اقتصادياً عام ١٩٩٧).

جدول (٦) معدل الإعالة الخام في السلطنة وأقسامها الإدارية في منتصف عام ١٩٩٧ ومعدل الإعالة الحقيقي في السلطنة في ديسمبر ١٩٩٣.

الإعالة	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطى	ظفار	السلطنة
للصغار	74,5	105,9	96,4	98,9	104,1	99,1	94,1	91,5	95,4
للكبار	6,1	10,8	11,6	9,9	10,5	12,5	11,6	8,6	9,7
الكلي	80,6	116,6	108,0	108,8	114,6	111,6	105,7	100,1	105,
الحقيقي	-	-	-	-	-	-	-	-	6,2

من حسابات الباحث اعتماداً على بيانات الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار السادس والعشرون، أغسطس، ١٩٩٨، ص ٥٣.

بلغ معدل الإعالة الخام الكلي للعمانيين على مستوى السلطنة ١٠٥,١٪ (٩٥,٤٪ للصغار و٩,٧٪ للكبار) لكنه انخفض دون ذلك في المحافظات، أي مسقط وظفار ومسندم، وزاد في الوحدات الإدارية التي تحمل اسم مناطق (انظر جدول ٦)، أي الباطنة والظاهرة والداخلية والشرقية والوسطى، أما المعدل الحقيقي فحد مختلف عن الخام، لقد قفز هذا المعدل على مستوى العمانيين في ديسمبر عام ١٩٩٣ وهو تاريخ إجراء التعداد الشامل إلى ٦,٢ أفراد، أي أن كل شخص نشيط اقتصاديا كان يعيل ٥,٢ أفراد يضاف إليهم إعالته نفسه، (حصلنا على المعدل من تقسيم الرقم ١٤٨٣٢٢٦ وهو عدد العمانيين ٢٣٩٩٨٠ وهو عدد العمانيين النشيطين آنذاك = ٦,٢ أفراد)، فالآباء يعانون من عبء الإعالة هذه.

المشكلة الثالثة: ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي:

تجدر الإشارة ثانية إلى أن البيانات المستخدمة في مناقشة هذه المشكلة هي بيانات التعداد الشامل لعام ١٩٩٣ وذلك لانعدام ما هو أحدث

بشكل شامل، وعند استعراض هذه البيانات نستشعر وجود العديد من المشاكل: انخفاض معدل النشاط الاقتصادي العام والخاص للعمانيين، وانخفاض مساهمة المرأة العمانية، قلة نسبة العاملين بالقطاع الاقتصادي الأولي والثاني وعمل غالبهم الوظائف والجندية والهروب من أعمال القطاع الخاص حتى لو كانت من أعمال القطاع الاقتصادي الثالث، دعونا نلقي نظرة فاحصة على بيانات الجدول (٧) التالي لنحلل من خلاله هذه المشاكل.

جدول (٧) توزيع العمانيين حسب النشاط الاقتصادي والنوع في ديسمبر ١٩٩٣:

(٧ – أ): كيفية توزيع السكان العمانيين النشطين وغير النشطين.

النوع	عدد السكان لمن تزيد أعمارهم عن ١٥			المعدل ٪	النشطون اقتصادياً	
	ذوو النشاط	غير ذوي النشاط	المجموع		العاملون	المتعطلون
ذكور	248917	116751	365681	68,1	221444	27473
إناث	23480	328929	352424	6,7	18536	4944
المجموع	272397	445680	718105	37,9	239980	32417

(٧ – ب): توزيع النشطين حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

النوع	القطاع الأول	القطاع الثاني				المجموع	القطاع الثالث	المجموع الكلي
	الزراعة	التعدين	الصناعة	الكهرباء	إنشاءات			
ذكور	22431	8032	3601	964	4741	17338	20914	248917
إناث	905	364	951	16	67	1398	21177	23480
المجموع	23336	8396	4552	980	4808	18736	230325	27237
٪	%8,5	-	-	-	-	6,9	-	84,6

(٧ – ج): السكان العمانيون النشطون اقتصادياً حسب الحالة العملية والنوع.

الحالة العملية	صاحب عمل		يعمل لحسابه	يعمل بأجر		يعملون دون أجر ولم يسبق لهم العمل		المجموع الكلي	
	العدد	٪	العدد	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	5157	1,9	26202	19837	72,8	19241	7,1	248917	91,4
إناث	89	0,1	1105	17255	6,3	5031	1,8	23480	8,6
المجموع	**524**	**2,0**	**273.7**	**215572**	**79,1**	**24272**	**8,9**	**272397**	**100**

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية: نتائج التعداد الأول للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٣ ص ٧٧.

أ – مشكلة انخفاض نسبة النشطين العمانيين:

تبدو نسبة الانخفاض من بيانات الجدول (٧ – أ): فنسبتهم ١٨,٤٪ من إجمالي السكان العمانيين ونسبة العاملين منهم فعلا ١٦,٢٪ فقط، أما نسبتهم لمجموع من تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة فارتفعت إلى ٣٨,٦٪ (٦٨,١٪ للذكور و٦,٧٪ للإناث) ونسبة العاملين فعلا لمن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة هي: ٣٣,٤٪ (٦٠,٦٪ للذكور و٥,٢٪ للإناث)، تدل كل هذه النسب على تدني نسبة النشطين والعاملين فعلا، وتبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا علمنا أن نسبة النشيطين العمانيين من مجموع النشطين هي: ٣٨,٦٪ ولغير العمانيين ٦١,٤٪ (نسبة العاملين العمانيين ٣٥,٨ وغير العمانيين ٦٤,٢٪)، أما عن كيفية توزيع النشطين العمانيين حسب النوع فهي: ٩١,٤٪ للذكور و٨,٦٪ للإناث) فمساهمة النساء متدنية جدا.

ب – انخفاض نسبة العمانيين النشطين في القطاع الاقتصادي الأول والثانوي:

تضاف مشكلة أخرى هي أن غالبية العاملين إنما يعملون في وظائف الدولة وسلك الجندية في الدرجة الأولى ويعرفون عن العمل في أنشطة القطاع

الأولي الزراعي، والثانوي: التعدين والصناعة التحويلية والإنشاءات، نتبين ذلك من تحليل أرقام جدول (٧ – ب): فقد كانت نسبة النشطين العمانيين موزعة حسب النسب التالية: القطاع الأولى: ٨,٢٪، والثاني: ٦,٩٪، والثالث: ٨٤,٦٪، وهذا يعني أن مساهمتهم في القطاعات المنتجة للسلع والأعمال الحرة ضئيلة وتنفذها الأيدي العاملة الوافدة، ولا شك أن لمثل هذا النمط سلبيات على المدى البعيد، فإلى متى يستمر الإنتاج بأيد وأرجل وعقول مستوردة؟ علما بأن الدخل الأفضل يأتي من العمل في القطاع الأولي والثانوي غالباً.

هذا ونظراً لعمل غالبية النشيطين من العمانيين اقتصادياً في وظائف الدولة والجندية فمن البديهي أن ترتفع نسبة العاملين بأجر على غيرها من الدخول حسب الحالة العملية، وهذا ما يوضحه جدول (٧ – ج)، فقد بلغت نسبة العاملين بأجر ٧٩,١٪، والعاملين لحسابهم ١٠٪ وهناك ٨,٩٪ يعملون للأسرة دون أجر واضح، ويبين الجدول (٧ – ج) النسب حسب النوع، ذكوراً وإناثاً.

المشكلة الرابعة: التوزيع غير المنتظم للسكان على الأرض:

تحتل سلطنة عمان الركن الجنوبي الشرقي لشبه جزيرة العرب، بمساحة ٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع[١٣]، وهي بهذه المساحة تأتي في الرتبة الثالثة بين دولها بعد كل من السعودية واليمن، تمتد أرض السلطنة فلكيا بين دائرتي عرض: ١٦/٤٠° و٢٦,٥٠° شمالا، وخطي طول ٥١,٥٠° و٥٩,٤٠° شرقا[١٤]، هذا الموقع الفلكي جعل حل مساحتها تدخل ضمن الإقليم الصحراوي المداري، فيما عدا الجزء الساحلي لمحافظة ظفار والذي يدخل ضمن الإقليم المداري شبه الموسمي المطير صيفاً، وتستثني أيضاً منطقة الباطنة التي تتلقى أمطاراً شتوية بفضل قدوم رياح من قلب القارة الآسيوية تمر فوق خليج عمان فتحمل معها الدفء والبخار وتسقط مطرا

على سفوح جبال الحجر مما جعل منها منطقة زراعية، أما عن مناسيب ارتفاعات أرض السلطنة فهي على النحو التالي:

١ – السهول: ٩٢٨٥ كيلومتراً مربعاً (٣٪ من المساحة الكلية).

٢ – المرتفعات (٤٥٠ متراً فما فوق): ٤٦٤٢٥ كيلومتراً مربعاً (١٥٪).

٣ – الهضاب والوديان: (دون ٤٥٠ متراً) ٢٥٣٧٩٠ متراً مربعاً (٨٢٪)[١٥].

أدت العوامل الطبيعية آنفة الذكر من موقع جغرافي وفلكي ومناخي وتباين مناسب السطح، والعوامل البشرية من نوع الحرفة والظروف التاريخية وتباين التنمية، وقلة السكان إلى انخفاض الكثافة بصفة عامة، مع تركزات محدودة في بعض المناطق وتشتت كبير في غالبية المناطق، يبين لنا جدول (٨) الكثافة العامة للسلطنة ووحداتها الإدارية، ويبدو تدني الكثافة العامة فقد تدنت على مستوى السلطنة إلى ٧,٣ نسمة/كيلومترات مربعة (٢٢٥٦ ألف نسمة وهم سكان السلطنة عام ١٩٩٧ ٣٠٩,٥ ألف كيلومترا مربعا وهي مساحة السلطنة).

جدول (٨) عدد سكان السلطنة ومساحتها والكثافة العامة حسب المحافظات والمناطق في منتصف عام ١٩٩٧.

الوحدة	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطي	ظفار	السلطنة
السكان ألف	624,5	625,2	31,9	202,1	254,4	268,4	19,0	212,0	2255,6
المساحة/كم٢	2900	12500	1800	44000	31900	36400	79700	99300	309500
الكثافة العامة	215	50	17,7	4,6	8	7,9	,24	2,1	7,3

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، أغسطس ١٩٩٨، الإصدار السادس والعشرون، ص: ٤ و٥٠.

يبين الجدول تدني الكثافة العامة على مستوى السلطنة وغالبية وحداتها الإدارية، مع وجود اختلافات فيما بينها، فقد قفزت إلى ٢١٥

نسمة/كم٢ في محافظة مسقط وإلى ٥٠ نسمة في منطقة الباطنة وتدنت إلى ٠,٢٤ نسمة/كم٢ في المنطقة الوسطى (أي أربعة أشخاص/كم٢)، وتبرز ظاهرة التركز والتشتت لتوزيع السكان إذا علمنا بأن محافظة مسقط ومنطقة الباطنة تستحوذان بهما ١٢٤٩,٧ ألف نسمة من سكان السلطنة (٥٥,٤٪ من السكان)، ومساحتيهما معا ١٥٤٠٠ كيلو متر مربع (٥٪ من مساحتها الكلية). ويعيش الـ ٤٤,٦٪ الباقي من السكان على ٩٥٪ من المساحة الكلية، والحقيقة أن الكثافة العامة لا تكشف حقيقة ضغط السكان على الأرض الزراعية في السلطنة، فالكثافة الفيزيولوجية على مستوى السلطنة تقفز إلى ٣٠٦٠ نسمة/ كم٢ (٢٢٥٥,٦ ألف نسمة وهم سكان السلطة ٧٣٧ كم٢ المساحة المستغلة في الزراعة عام ١٩٩٧)، وهذه كثافة فائقة الارتفاع ولا شك، والواقع فالعمانيون ومعهم الوافدون لا يعتمدون على الزراعة إلا على نطاق ضيق، فقد بلغت نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الأنشطة الاقتصادية للسلطنة عام ١٩٩٧/ ١,٧٪ وبلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الأنشطة الاقتصادية للفتر ١٩٨٨ – ١٩٩٧/ ١,٩٨٪)[١٦]، فماذا ترتب على نقص الإنتاج الزراعي هذا؟ نتج عنه ضرورة استيراد السلطة للأغذية والتي تتزايد حجماً وقيمة سنة بعد أخرى. لنلق الضوء على هذه المشكلة الناتجة عن قلة إنتاج الغذاء.

مشكلة قيمة الأغذية المستوردة سنوياً:

وصل إجمالي قيمة ما استوردته السلطنة ثمنا للمواد الغذائية في غضون السنوات ١٩٨٨ – ١٩٩٧/ ٧٩٣,٥ مليون ريالا عمانيا[١٧]، أي بمتوسط سنوي مقداره ٧٩,٣٥ مليون ريال، ورغم تأرجح القيمة السنوية بين الصعود والهبوط فهي أميل للصعود، ويمكن إظهار عبء المشكلة من خلال جدول (٩) ثم الربط بين متغير نمو السكان ومتغير نمو القيمة خلال السنوات سابقة الذكر، أيهما أسرع نموا؟. لتحقيق هذه الغاية نضع حجم السكان في كل سنة وقيمة المواد المستوردة في عمودين نقوم بعدها بجمع

كل متغير جمعاً تراكمياً ونستخرج النسبة المتجمعة لكل سنة ولكل متغير على حدة فإذا كانت النسب المتجمعة لكلا المتغيرين متماثلة فمعنى هذا تماثل النمو، وبالعكس إذا تفوق التجمع لأحد المتغيرين على الآخر فمعنى ذلك أنه الأسرع نموا، من خلال قراءة الجدول رقم (٩) يتضح أن النسبة المتراكمة لقيمة المواد الغذائية المستوردة كانت تفوق الخاصة بالسكان، ففي عام ١٩٩٠ كانت النسبة المتراكمة للمتغيرين على الترتيب: ٢٧,٤٪ و٢٤,٧٪ وفي عام ١٩٩٣ كانتا: ٤٦,٨٪ و٤٣,٩٪،

وهذا يعني أن قيمة المواد الغذائية تزداد عاماً بعد عام. (انظر جدول ٩).

جدول (٩) عدد سكان السلطنة وقيمة الواردات من المواد الغذائية للسنوات ١٩٨٨ – ١٩٩٧.

السنة	سكان ألف	التراكم	تراكم٪	الواردات	التراكم	تراكم٪
1988	1501	1501	7,9	73,6	73,6	9,2
89	1559	3060	16,1	66,2	139,8	17,6
1990	1625	4685	24,7	77,6	217,4	27,4
91	1757	6442	34,0	75,5	292,9	36,9
92	1882	8324	43,9	78,4	371,3	46,8
93	2000	10324	54,4	83,0	454,3	57,2
94	2050	12374	65,2	82,2	536,5	67,6
1995	2131	14505	76,4	81,2	617,7	77,8
96	2214	16719	88,1	86,5	704,2	88,7
1997	2255	18974	100	89,3	793,5	%100

المشكلة الخامسة: مشاكل الوافدين إلى السلطنة:

للحق يجب قول ما للوافدين وما عليهم، فللوافدين فوائد كثيرة فهم لم يأتوا إلا بموافقة السلطنة لحاجتها إليهم، ولكن بما أننا نتحدث عن المشاكل هنا فسيكون التركيز عليها. إثر تدفق البترول والغاز الطبيعي تبنت السلطنة ابتداء من عام ١٩٧٠ خططاً تنموية خمسية أدت إلى إحداث تحولات جذرية اقتصادية واجتماعية وعمرانية وديموغرافية وبشكل درامي سريع، ومما أفرزته هذه الخطط الحاجة إلى قوى عاملة مؤهلة وغير مؤهلة فتدفقت موجات ضخمة ومن جنسيات وأعراق وديانات شتى أحدثت تغيرات جوهرية في سكان السلطنة، وكان المصدر الأكبر لهذه الموجات هي الهند في الدرجة الأولى فالباكستان وتغلغل هؤلاء في كافة الميادين وعلى كل المستويات، في عام ١٩٧٧ كانت نسبة غير العمانيين من المجموع الكلي ٩٪[١٨]، قفزت إلى ٢٦,٣٪ في منتصف عام ١٩٩٧، وبلغت نسبة النشطين اقتصادياً من غير العمانيين من إجمالي النشيطين حسب تعداد عام ١٩٩٣ الشامل ٦١,٤٪ (مجموع النشطين ٧٠٤٧٨٠، ٢٧٢٣٧٩ عماني و٤٣٢٤٠١ غير عماني)[١٩]. إذن أضحى الإنتاج والخدمات اليومية تسير بأيد وأرجل غير عمانية، لم يتوزع الوافدون بانتظام على محافظات ومناطق السلطنة، أي بشكل متوازن حسب الأوزان السكانية لكل وحدة فالعاصمة الأم مسقط ومدن المحافظات والمناطق حظيت بالنسبة الأكبر لأنها حظيت أصلا بأولويات التنمية، وترتب على ذلك زيادة نمو المدن عمرانياً واقتصادياً وسكانياً مقارنة بالقرى والأرياف.

أعود ثانية للتأكيد على أن للوافدين إيجابيات كثيرة، فبدونهم كان تنفيذ مخططات التنمية هو المستحيل بعينه، ولكن ترتب على قدومهم مشاكل على العمانيين لا سبيل لمنعها، فما هي؟

١ – مشكلة تغيير المسحة السكانية العمانية:

المساحة السكانية العمانية أصبحت ملونة نتيجة أعداد الوافدين

وخاصة منهم الهنود، أينما تتحرك في أماكن العمل تجد الهنود، هذا وعلى الرغم من النمو الطبيعي المرتفع للعمانيين كما مر معنا فنمو الوافدين أكثر، ففي العشرين سنة الأخيرة بين عامي (١٩٧٧ – ١٩٩٨) تضاعف عدد العمانيين بمقدار ٢,٥٤ مرة وغير العمانيين ٧,٤٣ مرة، لقد كان توزع الوافدين غير متساو بين محافظات ومناطق السلطنة فالمحافظات حظيت بالغالبية، في منتصف عام ١٩٩٧ كان معدل الوافدين لكل ألف عماني حسب جدول (١٠) على النحو التالي:

جدول (١٠) معدل الوافدين لكل ألف عماني
كما في منتصف عام ١٩٩٧

المحافظة/ المنطقة	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطى	ظفار	السلطنة
المعدل	872	205	291	354	159	186	260	523	374

يتضح أن المعدل على مستوى السلطنة هو ٣٧٤ وافدا لكل ألف عماني وهو معدل مرتفع ولا شك، لكن المعدل ارتفع إلى ٨٧٢ في محافظة مسقط وإلى ٥٢٣ في محافظة ظفار وكان دون مستوى السلطة في باقي المحافظات والمناطق، لكنه بقي مرتفعاً، ففي المنطقة الداخلية بلغ المعدل ١٥٩ وافدا لكل ألف عماني وهو الأدنى بين كافة الأقسام الإدارية.

٢ – مشكلة طغيان العمالة الآسيوية على العمالة الوطنية والعربية:

رأينا كيف أن السلطنة احتاجت للأيدي العاملة الوافدة لتنفيذ خططها التنموية ومنذ عام ١٩٧٠ ووجدت ضالتها في الآسيويين خاصة منهم الهنود لذا تزايدت نسبتهم وأصبح من الصعب الاستغناء عنهم رغم وجود بطالة بين العمانيين في الوقت الحاضر، كانت الأهمية النسبية للنشطين اقتصادياً في السلطنة في التعداد الأول عام ١٩٩٣م/ ٣٨,٦٪ للعمانيين و٦١,٤٪ لغير العمانيين، أما مصدر الوافدين فكان أغلبهم من الآسيويين

ولذلك لرخص أجورهم من ناحية ولتلبية الحاجة عند الطلب فضلا عن تنوع خبراتهم، يبين جدول (١١) عدد الوافدين العرب وغير العرب ونسبهم وحسب القطاع الذي يعملون فيه، حكومي وخاص في منتصف عام ١٩٩٧:

جدول (١١) عدد الوافدين العرب وغير العرب والأهمية النسبية لكل مجموعة وحسب القطاع في منتصف عام ١٩٩٧:

	الجنسية	القطاع الحكومي			القطاع الخاص	النسبة المئوية		الإجمالي	%
		المجموع	ذكور	إناث		حكومي	خاص	المجموع	
العرب	مصري	8924	4906	4018	6177	59,1	4,9	151,1	2,91
	سوداني	819	627	192	-	100	-	819	0,16
	أردني	1326	1117	209	-	100	-	1326	0,26
	آخرون	2171	1902	269	4788	31,2	68,8	6959	1,34
	المجموع	13240	8552	4688	10965	54,7	45,3	24205	4,67
	%	53,1	34,3	18,8	2,2	-	-	-	-
غير العرب	هندي	8845	4565	4280	269437	3,2	96,8	278282	53,64
	باكستان	779	713	66	63849	1,2	98,8	64628	12,46
	آخرين	2089	1415	674	149596	1,4	98,6	151685	29,24
	المجموع	11713	6693	5020	482882	2,4	97,6	494594	95,33
	%	46,9	26,8	20,1	97,8	-	-	-	-
	المجموع	24953	15245	9708	493847	4,8	95,2	518800	%100

المصدر: سلطنة عمان وزارة الاقتصاد الوطني الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار السادس والعشرون، أغسطس، ١٩٩٨، ص ٩٩.

إن أرقام الجدول تكشف عن نفسها:

- بلغت نسبة العرب وغير العرب على التوالي: ٤,٧٪ و٩٥,٣٪.
- بلغت نسبة العرب وغير العرب في القطاع الخاص على التوالي: ٢,٢٪ و٩٧,٨٪.
- بلغت نسبة العاملين حسب القطاع الحكومي والخاص على التوالي: ٤,٨٪ و٩٥,٢٪.
- أما العرب فكان ترتيبهم كما يلي: مصريون، أردنيون، سودانيون، وآخرون.
- غير العرب: الهنود ٥٣,٦٪، الباكستانيون ١٢,٥٪، آخرون ٢٩,٢٪.

من الجدير بالذكر أن السلطنة تسعى لتعمين قوة العمل والتي تكون على حساب العرب تحديدا، وذلك بسبب أن أبناء الجالية العربية غالبهم يعمل في سلك الدولة، ولما كان العمانيون يعزفون عن الأعمال اليدوية والميدانية التي غالباً ما يقوم بها الآسيون، لذا يتم الاستغناء عن أفواج من المعلمين من وزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات.

٣ – مشكلة استقطاب العاصمة لغالبية قوة العمل:

نمت مدينة مسقط وضواحيها بتسارع فاق كل مدن السلطنة، فهي العاصمة وتحظى بكل الرعاية من قبل السلطنة، ففيها الوزارات، والسفارات، وجامعة السلطان قابوس، والخدمات الصحية والثقافية والسياحية والترفيهية والمترهات وهي عقدة مواصلات برية وجوية وبحرية وبها ميناءان الخ، والواقع أننا إذا اعتبرنا أن كلا من الخوير وبوشر والسيب ومدينة السلطان قابوس ومنطقة البستان والمدينة الجامعية ومنطقة الرسيل الصناعية وغيرها جزءاً من مدينة مسقط، وهي كذلك، لأنك إذا مررت بكل هذه التجمعات السكانية لا تجد انقطاعاً بينها فإننا نكون أمام متروبولتام مصغر Mine Meteropolitan، ويبدو ارتفاع معدل الوافدين في مسقط وضواحيها من جدول (١٢).

جدول (١٢) معدل الوافدين لكل ألف عماني في ولايات محافظة مسقط وضواحيها عام ١٩٩٣:

الولاية	المجموع	ذكور	إناث
مطرح	1843	2468	1106
بوشر	1633	2406	808
السيب	521	769	247
العامرات	232	316	145
مسقط	321	435	197
قريات	130	219	22
المجموع	**857**	**1222**	**458**

يتضح بأن المعدل وصل إلى ١٨٤٣ وافداً لكل ألف عماني في ولاية مطرح (٢٤٦٨ ذكراً مقابل ألف و١١٠٦ إناث مقابل ألف)، وفي بوشر ١٦٣٣، ٢٤٠٦ ذكور و٨٠٨ إناث مقابل كل ألف عماني، أما باقي الولايات فكانت دون مستوى المحافظة.

استنتاجات:

من أجل تحقيق أغراض البحث المذكورة في بدايته والمتعلقة بالخصائص الديموغرافية الجغرافية والمشكلات التي عانى منها العمانيون وما زالوا يمكن إظهار ذلك من خلال ما ورد في ثنايا البحث والتي ألخصها على شكل نقاط وكميا:

١ – بلغ عدد السكان في عمان في منتصف عام ١٩٩٧/ ٢٢٥٥,٧ ألف نسمة، وكان في تعداد ديسمبر ١٩٩٣/ ٢٠١٨ ألف نسمة، أي بزيادة مطلقة نسبتها ١١,٨٪ وسنوية مقدارها: ٣,٢٨٪.

٢ – انخفض معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد الخام بين العمانيين بتسارع واضح ابتداء من عام ١٩٩٢ فانخفض الأول من ١٠,١٣ مولود عام ١٩٨٠ إلى ٤,٨ عام ١٩٩٧ وانخفض الثاني من ٥٠ مولوداً حياً لكل مولود إلى ٢٩ في العامين المذكورين وهذا دعانا لإثبات الفرضية القائلة أن العمانيين يعيشون في مرحلة النمو الانتقالي.

٣ – انخفض معدل الوفيات الخام والرضع بشكل درامي أسرع من معدلات الخصوبة، كما انخفض معدل النمو الطبيعي، ففي منتصف عام ١٩٩٧ بلغت المعدلات الثلاثة على التوالي: ٣,٧، ١٨ لكل ألف ٢,٥٣٪ وكانت في تعداد ديسمبر على الترتيب: ١٥,٣، ١٠٣، ٣,٦٧٪.

٤ – ارتفع العمر المتوقع نتيجة تخفيض معدلات الوفيات فوصل إلى ٧٢,٢ سنة (٧١,٨ للذكور و٧٤,٢ للإناث) في منتصف عام ١٩٩٧ وكان ٥٧,٥ سنة عام ١٩٩٣.

٥ – نقصت نسبة الصغار (٠ – ١٤ سنة) بمقدار ٥,٢٪ لحساب متوسطي العمر الصغار (١٥ – ٣٤ سنة) عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٣، كما ارتفع العمر الوسيط إلى ١٥,٣ سنة بعد أن كان ١٣,٢ سنة في العامين المذكورين.

٦ – بلغ معدل الذكورة على مستوى السلطنة ١٠٣,٤ مقابل مائة أنثى وذلك عام ١٩٩٧، لكنه ارتفع في محافظة العاصمة مسقط إلى ١١٤٪ وانخفض في الشرقية إلى ١٠١٪، وكانت باقي الوحدات الإدارية بينهما.

٧ – تحسنت صحة الأمهات نتيجة تحسن نمط الخصوبة المتمثل بتخفيض معدل الخصوبة الكلي والخاص وظهر ذلك من خلال استخراج معامل الارتباط بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل المواليد

الخام من ناحية ومعدلات حالات الإجهاض من ناحية أخرى، كما كان معامل الارتباط قوياً بين متوسط عدد زيارة الأمهات لعيادات رعاية الأم ومعدلات الإجهاض، ومعدلات وفيات الأمهات.

٨ – ما تزال معدلات الإعالة الخام ومعدلات الإعالة الحقيقية مرتفعة جدا مع تباينات بين المحافظات والمناطق، بلغ معدل الإعالة الخام على مستوى السلطنة ١٠٥,١ (٩٥,٤ للصغار و٩,٧ للكبار)، وسجلت المنطقة الداخلية الحد الأقصى وبلغ ١١٤,٦ (١٠٤,١ للصغار و١٠,٥ للكبار) ومحافظة مسقط الحد الأدنى وبلغ ٨٠,٦ (٧٤,٥ للصغار و٦,١ للكبار) وذلك في منتصف عام ١٩٩٧، بينما ارتفع معدل الإعالة الحقيقي في ديسمبر ١٩٩٣ على مستوى السلطنة إلى ٦,٢ من الأشخاص لكل شخص نشيط اقتصادياً بما فيه نفسه.

٩ – يعاني العمانيون من انخفاض معدل النشاط الاقتصادي، يبدو ذلك من استعراض معدلات النشاط الاقتصادي التي تعود لشهر ديسمبر ١٩٩٣ على النحو الآتي:

- انخفض معدل النشاط الاقتصادي العام إلى ١٨,٤٪، وللعاملين منهم إلى ١٦,٢٪ فقط.
- انخفض معدل النشاط الاقتصادي بين العمانيين بين من تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة إلى ٣٨,٦٪ وللعاملين منهم إلى ٣٣,٤٪.
- انخفضت نسبة النساء العاملات إلى ٨,٦٪ فقط لكل مائة نشيط من مجموع النشطين العمانيين.
- انخفض معدل النشطين العمانيين إلى ٣٨,٦٪ من بين جميع النشطين وغير العمانيين ٦١,٤٪.
- كان توزيع النشطين العمانيين حسب قطاعات النشاط الرئيسية الثلاثة على النحو الآتي: القطاع الأولي ٨,٥٪، الثاني ٦,٩٪ الثالث ٨٤,٦٪.

- كان توزيع النشطين اقتصاديا حسب الناحية العملية على النحو التالي: صاحب عمل ٢٪، يعمل لحسابه ١٠٪، يعمل بأجر ٧٩,١٪، يعمل للأسرة ولم يعمل حتى الآن ٨,٩٪.

١٠ – توزيع السكان على الأرض شديد التباين، مشتت ومركز.

- بلغت الكثافة العامة على مستوى السلطنة ٧,٣ نسمات/كم٢.
- بلغت الكثافة الفسيولوجية – الوظيفية على مستوى السلطنة ٣٠٦٠ نسمة/كم٢.
- يبدو التركز السكاني إذا علمنا أن سكان كل من مسقط ومنطقة الباطنة معا يشغلون ٥٥,٤٪ من سكان السلطنة بينما نسبة مساحتيهما ٥٪ فقط من المساحة الكلية، والنسبة الباقية من السكان ٤٤,٦٪ تعيش على ٩٥٪ من المساحة الكلية.

١١ – نظرا لقلة العاملين في القطاع الأولي انخفض الإنتاج الزراعي الذي يسهم ب ١,٧٪ فقط من مجموع الدخل القومي في السلطنة وتستورد السلطنة غالبية المواد الغذائية من الخارج التي وصلت فيها قيمة المتوسط السنوي للفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٧/ ٧٩,٤ مليون ريال عماني.

١٢ – أسهم الوافدون بقسط كبير في تنفيذ الخطط التنموية الخمسية في السلطنة ومع هذا أفرزوا مشاكل تبدو على النحو التالي:

- تغيير في المسحة السكانية العمانية فقد بلغ معدل الوافدين ٣٧٤ وافداً مقابل كل ألف عماني عام ١٩٩٧، وارتفع المعدل إلى ٨٧٢ في محافظة العاصمة مسقط، بينما انخفض إلى ١٥٩ في المنطقة الداخلية.
- طغيان العمالة الوافدة العربية فقد كانت نسبة الوافدين من غير العرب ٩٥,٣٪ والوافدين العرب ٤,٧٪.

- كانت الأهمية النسبية للوافدين من إجمالي عدد الوافدين عام ١٩٩٧ وحسب الدولة: الهنود ٥٣,٦٪، الباكستانيون ١٢,٥٪، المصريون ٢,٩٪، والنسبة الباقية وهي ٣١٪ من جنسيات أخرى.

١٣ – حظيت محافظة مسقط بالغالبية العظمى من الوافدين، ففيها ٤٨,٥٪ من مجموع الوافدين عام ١٩٩٧، لذا ارتفع معدل الوافدين في ولاية مطرح إلى ١٨٤٣ وافداً مقابل ألف عماني، وفي بوشر ١٦٣٣.

الهوامش: المصادر والمراجع.

١ – طرزي، عبدالله: مبادىء في علم السكان، دار الفرقان، عمان، ١٩٩٠، ص: ١٥١.

٢ – عمران، عبدالرحيم: سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلا، مطابع القبس التجارية، القاهرة، ١٩٨٨.

٣ – جامعة الدول العربية – الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية.

٤ – هيئة الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا).

٥ – سلطنة عمان: وزارة التنمية – نتائج التعداد الأول للسكان والمساكن والمنشآت، ديسمبر ١٩٩٣، مسقط، ص ٩.

٦ – سلطنة عمان: وزارة الاقتصاد الوطني – الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار السادس والعشرون، أغسطس ١٩٩٨، مسقط ص: ٥٠ – ٥٢.

٧ – طرزي، مرجع سابق، ص ١٦.

٨ – سلطنة عمان: وزارة الصحة – التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨ – المديرية العامة للتخطيط، مسقط، ص ٣.

٩ – سلطنة عمان: وزارة الصحة – التقرير الإحصائي السنوي ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٧.

١٠ – طرزي، عبدالله، مرجع سابق، ص.

١١ – عمران، عبدالرحيم: الملامح الأساسية للوضع السكاني في العالم العربي (بحث مقدم لمؤتمر السياسات السكانية والتنمية في العالم العربي (١٧ – ١٩ آذار ١٩٨٥)، عمان، ص: ٩.

١٢ – فياض، فتحي عبدالله: التحليل الإحصائي للبيانات الجغرافية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٤٤ – ٣٤٥.

١٣ – وزارة الاقتصاد الوطني – الكتاب الإحصائي السنوي، مصدر سابق، ص: ٥.
١٤ – وزارة التنمية – الأطلس الاقتصادي الاجتماعي لسلطنة عمان.
١٥ – وزارة التنمية – الأطلس الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عمان.
١٦ – وزارة الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص ١٣٠.
١٧ – وزارة الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ٣٤٥.
١٨ – سلطنة عمان: وزارة التنمية: التعداد الأول للسكان والمساكن والمنشآت، مصدر سابق، ص ١٧٥.
١٩ – وزارة الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص: ٥٢.